



الفروق اللغوية والقيّم في منظار علم اللغة الحديث

م.د. محمد نظام سامي¹*

المديرية العامة للتربية في محافظة بابل، وزارة التربية، العراق

الملخص

لا يخفى على أحد أنّ ظاهرة الفروق اللغوية من الموضوعات المهمة في اللغة العربية والتي لها حضور فاعلٌ في الدرس اللغوي، كما أنّ لها تداخلاً كثيراً مع موضوعات أخرى، منها الترادف والتضاد، والمشارك...، ولكثرة مصادر هذا الموضوع سواء أكانت المصادر القديمة أم المصادر الحديثة، ممّا زاد من همتي على البحث في هذه الظاهرة.

ونظراً لأهمية هذه الظاهرة فقد أشبعها دارسو اللغة العربية بحثاً، وتمحيصاً، فمن القدماء هناك كوكبة كثيرة تصدّت لدراستها، في طليعتهم أبو هلال العسكري (ت 180هـ) في الفروق اللغوية، وأبو العباس أحمد بن يحيى بن ثعلب (ت 291هـ)، وابن فارس (ت 395هـ) في الصحاحي في فقه اللغة و ابن الأنباري (ت 328هـ)، وابن درستويه (ت 348هـ)، وغيرهم كثيرون.

ومن المحدثين الذين درسوا هذه الظاهرة الأستاذ علي الجارم ببحثه في مجلة المجمع اللغوي سنة 1935م، وإبراهيم أنيس في كتابه دلالة الألفاظ، وكمال بشر في ترجمته لكتاب دور الكلمة في اللغة لستيفن أولمان، وغيرهم آخرون.

وللأمانة العلمية فقد اطّلت على رسائل درستت الموضوع ولكنها لم تتطرق للقيمة لا من قريب أو بعيد، فاستفدت منها في كتابة البحث منها الفروق اللغوية د. علي المشري، ودقائق الفروق اللغوية في البيان القرآني محمد ياس خضر الدوري، والفروق اللغوية في المعاجم سهيلة درويش.

وجاء هذا البحث مكوناً من تمهيد تضمن تعريف الفروق اللغوية في اللغة والاصطلاح، والقيمة لغة واصطلاحاً وفكرياً ومادياً، ثم المبحث الأول عن موقف العلماء من الفروق ونشأتها، والمبحث الثاني الفروق الصوتية، ثم يأتي المبحث الثالث ليخصص بدراسة الفروق المعنوية.

الكلمات المفتاحية: الفروق، اللغة، علم اللغة الحديث.

Linguistic Differences and Values from the Perspective of Modern Linguistics

Ast. Professor Mohammed Nizam Sami¹*

¹General Directorate of Education in Babil Governorate, Ministry of Education, Iraq

Abstract:

The Arabic language has enjoyed efforts fruitful for maintaining spoken pure free manifestation of accent and melody, and was the emergence of the Koran a profound impact on the development and promotion of the manifestations of this language honorable through what has been associated with the evolution of science different yielded strenuous efforts contributed to the Study language levels of different forms of language and morphological and acoustic and semantic. The morphological drew my side for this book so proceeded to study morphological structures of the names for the weights and meanings and new ideas that came reap. Was the title of my ((names buildings in the mystery of the express industry)).

* Email address: mohammedam2017@gmail.com

Keywords: differences, language, modern linguistics.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الأطهار صلوات الله عليهم أجمعين.

أما بعد:

فإن ظاهرة الفروق اللغوية تظهر أهمية دراستها متمثلة بالبحث الدقيق في أصول الكلمات من خلال إطالة النظر في أصل الكلمات ووضعها اللغوي، لكي لا يختلط بما يقاربه من الألفاظ الأخرى ذات الدلالات المتقاربة التي يقع القارئ بالوهم عند استعمالها بأنها ذات معنى واحد لا غير.

وترجع أهمية اختيار الموضوع إلى أن هناك علاقة بينة بين الفروق اللغوية وعلوم اللغة الحديثة، والقيمة، لذا جاء عنوان البحث (الفروق اللغوية والقيم في منظار علم اللغة الحديث) وقد اقتضت طبيعته إلى تقسيمه على تمهيد يبين الفروق بين اللغة والاصطلاح وكذا القيمة ومكانتها عند العلماء، في حين جاء المبحث الأول لدراسة الفروق ليبين موقف الدارسين للفروق اللغوية، والمحدث الثاني خصصته بدراسة الفروق على المستوى الصوتي. وتناولت في المبحث الثالث الفروق اللغوية في المستوى الدلالي وأقبتها نتائج البحث ومصادره.

تمهيد

أولاً: الفروق في اللغة والاصطلاح:

المعنى اللغوي:

الفرق: هو ما دل على تمييز وتزليل بين شيئين (1)، فرّق يفرق فرّوقاً وفرّوقاً: فصل (2).

في الاصطلاح:

هي المعاني الدقيقة التي يتلمسها اللغوي بين الألفاظ المتقاربة المعاني، فيظن ترادفها لخفاء تلك المعاني إلا على متكلمي اللغة الأفتحاح أو الباحث اللغوي (3).

فالفروق في العربية ظاهرة لغوية تختص بمعاني الألفاظ التي تجمعها صلات دلالية، وعلاقات معنوية ترجع إلى تقارب الألفاظ في الأصل أو إلى اشتقاقاتها من مادة لغوية واحدة، فيفرد كل منهما بخصوصية لا يستغني عنها. وكان لهذا التشابه في الدلالات والتقارب في المعاني ملحوظا لدى العرب الأقدمين، ولكن بعد مرور الزمن، وطول العهد، ولكثرة الاستعمال تطورت دلالة هذه الألفاظ، وأصبح الناس يستعملونها بمعنى واحد، غير مكثرين بما بينها من فروق دقيقة، لا يراعون التباين فيها بحسب أصلها في اللغة، إهمالاً لها، أو جهلاً بها، فكان أن ترادفت ألفاظ عدة على معنى واحد نتيجة للتطور في الاستعمال.

وحين أشكل الفرق بين هذه الألفاظ واختلطت معانيها، وصارت مترادفة في الاستعمال، عدوا ذلك ضرباً من الفساد اللغوي، واللحن المستكره، فتأهبوا للوقوف بوجه هذا التيار يستنكرونه ويصوبونه لتنقية اللغة وحفاظاً على أصالتها وسلامتها، محتجين بدلالة الألفاظ القديمة، ومُعولين على ما ذكره اللغويون القدماء وما ورد عن العرب الفصحاء أبان عصور الاحتجاج (4).

فالفروق اللغوية حقيقة واقعة في اللغة نتيجة لأسباب عديدة كالتوسع في الاستعمال، وللاستخدام اللغوي الخاطيء مما أدى إلى وجود هذه الظاهرة في اللغة سواء أكانت واقعة في المعاني أو البنية أو التركيب الصوتي للألفاظ، وهذا ما يؤدي للاختلاف في المعنى والقيمة تبعاً لتلك المغايرة.

ثانياً: القيمة في اللغة والاصطلاح

القيمة في اللغة:

يقال: قَوِّمْتُ الشيءَ تَقْوِيماً، فَتَقْوِيْمُهُ هذا مكان ذلك، والقيِّمة: واحدة القِيَمِ، والقيِّمَةُ: ثَمَنُ الشيءِ بالتقويم، وأصل القيمة

الواو(5).

فإن المعنى العام الذي نخلص له مما:

لكل شيء خصيصة، وميزة تختلف عن غيره بعد مقارنته بين شيئين، أو أكثر وهذه الميزة هي التي تسمى القيمة، أو

القيم، وبها تتفاضل الأشياء، وتتمايز عن غيرها.

القيمة في الاصطلاح:

القيمة في اصطلاح الدارسين، يُقصد بها:

هي الوحدة اللغوية المحددة بالمواع النسبية لهذه الوحدة ضمن النظام اللغوي(6)، فلكل وحدة لغوية قيمة، و

تختلف هذه القيمة حسب النواحي التي يمكن أن نقرنها بها، فقد يكون لوحدة لغوية قيمة عند مقارنتها مع وحدات معينة،

وقد لا يكون لها أي قيمة تذكر لو قيست بوحدة أخرى.

إن مسألة القيمة هي أمر نسبي، ولا يمكن أن يكون ثابتاً عند مقارنته بالوحدات عموماً، والقيمة تتحدد بالوحدات

التي نقرن بها، فمثلاً:

فحينما نقرن (علم) بوحدة مثل (يتعلم، و عالم، و معلمون، وتعليم، و درس) فله قيمة، أمّا لو قارناه بوحدة

أخرى مثل (خرج، وضرب، وسَعَلَ) فلا يمكن أن نحصل على قيمة.

قيمة من وجهة النظر الفكرية

الدلالة و القيمة لفظتان غير مترادفتين، ومع ذلك يقع الخلط بينهما؛ لأنه يأتي في المقام الأول من التشابه بل من

التمييز الدقيق الذي يفصل بينهما؛ فالقيمة من وجهة النظر الفكرية ليست سوى عنصر من عناصر الدلالة(7).

لكن كيف يحصل الالتباس بين القيمة والدلالة ؟

إذا أخذنا مثال الورقة التي يحاول المرء أن يقطعها إلى قسمين فمن الواضح أن العلاقة المرئية بين القطع المختلفة

(1, 2, 3, 4) تختلف عن العلاقة بين وجه الورقة، وظهرها كما في (1/1, 2/2...)

ولهذا فجميع القيم تخضع لمبدأ واحد يظهر أنه ينطوي على تناقض حيث تتكون القيم دائماً من:

1- شيء مختلف يمكن استبداله بالشيء الذي تحديده قيمته.

2- شيء مشابه يمكن مقارنته بالشيء الذي تحديده قيمته.

وكلا الأمرين ضروريان لوجود القيمة فلو أردنا تحديد القيمة لقطعة نقدية ذات 5 دنانير، فعلينا أن نعرف:

1- أن باستطاعتنا استبدالها بكمية ثابتة من شيء مختلف عنها كالحبز مثلاً.

2- أن باستطاعتنا مقارنتها بقيم مشابهة لها في النظام نفسه، كمقارنة قيمة قطعة نقدية ذات قيمة 5 دنانير بقطعة

أخرى ذات قيمة 10 دنانير أو بقطعة نقود من نظام آخر كالدولار مثلاً.

بهذا المفهوم يمكن أن نستبدل الكلمة بشيء مختلف كالفكرة، كما نستطيع أن نقرنها بشيء له طبيعة هذه الكلمة،

أي نقرنها بكلمة أخرى.

فالقيمة لا تتحدد بمجرد القول بأن الكلمة يمكن استبدالها بفكرة معينة، أي: لها هذه الدلالة أو تلك، وما ينبغي
مقارنتها بقيم أخرى مشابهة لها تتقابل معها، فمحتوى الكلمة يحدد بمجموع الأشياء التي تقع خارجها، ولما كانت الكلمة
جزء من نظام فهي لا تملك الدلالة فقط، وإنما لها قيمة أيضا، فالقيمة و الدلالة شيان مختلفان(8).

القيمة من وجهة النظر المادية:

كما يتكون الجانب الفكري للقيمة من العلاقات و الفروق بينها وبين العناصر الأخرى في اللغة يمكننا القول
الشيء نفسه عن الجانب المادي للقيمة.

وليس الصوت مهما في الكلمة، وإنما في الفروق الصوتية التي تساعد على تمييز هذه الكلمة عن غيرها من
الكلمات؛ لأن الفروق لها دلالة، فأية صورة صوتية ليست أفضل من غيرها للتعبير عما وضعت له، ولهذا فمن الواضح أن
أي جزء من اللغة في الأساس أن يعتمد على أية فكرة إلا على عدم التطابق بينه وبين غيره، فالاعتباطية والتفاضل صفتان
متلازمان.

لكن الصوت وهو عنصر مادي لا يمكن أن يعود إلى اللغة، فالقيمة العملة المعدنية ليست بالمعدن الذي تحتوي
عليه، ويصح هذا بدرجة عالية على الدال اللغوي فهو لا يتكون من مادة صوتية فقط بل من الفروق التي تميز الصورة
الصوتية لهذا الدال عن غيره(9).

والبرهان على ذلك الحرية التي يتمتع بها المتكلم في نقاط الالتقاء في النطق بالأصوات المتميزة، ويلاحظ مثل
هذا في الكتابة وهي نظام آخر كم الإشارات ونستخدمها للتعبير عن بعض المقارنات:

- 1- الإشارات المستخدمة في الكتابة اعتباطية، فلا صلة بين حرف (الكاف) والصوت الذي يعبر عنه.
- 2- قيمة الحروف سلبية تفاضلية؛ إذ يستطيع المرء أن يكتب الحرف بطرق مختلفة.
- 3- القيم في الكتابة لا تقوم بعملها الا من خلال التقابل المتبادل ضمن نظام ثابت يتألف من عدد ثابت من الحروف، فلما
كانت الإشارة الكتابية اعتباطية فلا أهمية لشكلها وأهمية الشكل تنحصر ضمن الحدود التي يفرضها النظام.
الوسيلة التي تخلق الإشارة لا أهمية لها، فلو كتبت الحروف باللون الاحمر أو غيره فذلك لا يؤثر في النظام(10).

المبحث الأول: موقف الدارسين من الفروق اللغوية

أولاً: الفروق اللغوية عند القدماء:

العربية كانت تضع صيغا وألفاظا تفرق بها بين المعاني، ولتبتعد عن اللبس؛ فوضعت صيغا وألفاظا كثيرة
لتكشف عن المعنى، وتبين أوصافه، وأحواله، ولما كانت المعاني متجددة، والأفكار متعددة، فإن ألفاظ الوضع لا تكفي على
أدائها، وكثرة تشعبها، فاضطر أهل اللغة إلى استخدام ما عندهم من ألفاظ فتصرفوا فيها بتغيير بعض أصواتها لتدل على
معان أخرى قريبة من معان أصولها في إحداث صور لفظية جديدة، يستقل كل منها بدلالته أو تنقل مفردات من دلالتها
المعروفة إلى دلالات أخرى بعد مراعاة ما بين الأشياء من علاقات وصلات، تتحكم في نقل معنى اللفظ فوسعت من وجوه
التصرف، فينبغي التركيز هنا على تنوع الوضع في الأصل، والتصرف في الأصل الواحد فهما موطن الفرق اللغوي(11).

هناك خلافاً في الفروق، وهو أمر طبيعي؛ لاختلافهم في النظر للمعنى، وتعريفه وفهم المراد منه، ولتعدد مناهج
البحث في اللغة، ولتعدد واختلاف ثقافة العلماء واتجاهاتهم في دراسة المعاني واستنباطها(12).

ولكون ما ورد فيه التفريق هو الأكثر والأشهر مما يرجح غلبته وأصالته في اللغة، فقدم القائلون بالفروق من
العلماء آراء وأدلة تكشف عن جدية في بحث علاقة الألفاظ بدلالاتها وتتبعها في استعمالها من نواح عديدة كالإطلاق

والتقييد، والعموم والخصوص، والحقيقة والمجاز اعتمادا على نصوص كثيرة، شارك فيها اللغوي والمفسر، والناقد لإعطاء سبب معنوي مقنع لإيثار لفظة على أخرى أو سبب ارتباط المعنى باللفظ. ويلاحظ كثرة صيغ جمع التكسير، حيث يجمع الاسم الواحد جموعا متعددة منها صيغ مطردة، وأخرى غير مطردة، ويفسر فليش وجود صيغ جموع التكسير بتأثير التحول الداخلي الذي تكاثرت أشكاله تكاثرا مدهشا، فهي ثمرة هذا التحول ونتاج منه⁽¹³⁾.
بينما يرى ولفنستون أنَّ اختلاف جموع التكسير يرجع الى اختلاف اللهجات القديمة التي بدت فيها بعض الكلمات بصيغ ومظاهر مختلفة و متباينة.

لقد سبق هؤلاء العلماء في إيجاد قواعد يمكن باتباعها التفريق بين لفظ وآخر قريب منه، فقدموا آراء ما تزال حية يرددها كثير من الدارسين، بل أدركوا في هذا المجال حقائق ناصعة ونتائج مهمة لا تبتعد كثيرا عما توصل إليه علم اللغة الحديث⁽¹⁴⁾.

الخلافا في الفروق المعنوية:

اللغة العربية لغة غنية غزيرة الألفاظ ثرية المعاني متجددة ومولدة، هذا ما أفرز لنا إرثا لغويا كبيرا يمتاز بدقة التعبير بالألفاظ وتركيبتها، وعلى ضوء ذلك فقد يكون من هذه المفردات ما يقع موقعا واحدا بحيث لا يختلف المعنى لو تعاقبا على ذلك الموقع، مع أن كثيرا من النصوص العربية تشير إلى معنى غير متساو في الاستعمال، فتفضل لفظة على أخرى، ويؤثرون كلمة على أختها لموافقته الغرض وانسجامها مع القصد، فيختارون الأنسب⁽¹⁵⁾.

يعتبر ابن الإعرابي من القائلين بالفروق حيث يقول: ((كل حرفين أوقعتهما العرب على معنى واحد في كل منهما معنى ليس في صاحبه، ربما عرفناه فأخبرنا به، وربما غمض علينا فلم نلزم العرب بجهله))⁽¹⁶⁾، ووافقه أبو العباس أحمد بن يحيى بن ثعلب فيقول: ((في قعد معنى ليس في جلس، وكذلك القول فيما سواه))⁽¹⁷⁾.
وأبو منصور الثعالبي في فقه اللغة ممن يقول بالفروق، وكذلك أبو هلال العسكري حيث ألف كتابا في الفروق اللغوية، و ابن درستويه من أشد المدافعين عن الفروق، والقائلين بعدم جواز دلالة لفظين على معنى واحد؛ لأن في ذلك تكثيرا للغة بما لا فائدة فيه، فيقول: و لا يجوز أن يكون (فعل و أفعل) بمعنى واحد كما لا يكونان على بناء واحد إلا أن يجيء ذلك في لغتين.

أما القائلين بالترادف فمنهم سيبويه فقد ذكر أن من كلامهم اختلاف اللفظين والمعنى واحد، وقال قطرب: إنما أوقعت العرب اللفظين على المعنى الواحد ليدلوا على اتباعهم في كلامهم...، وفي كتاب الأصمعي ما اختلفت ألفاظه وانفقت معانيه الشيء الكثير من الألفاظ المترادفة بمعنى الترادف الواسع⁽¹⁸⁾.

الخلافا في الفروق اللفظية:

يقولون الاختلاف في المبنى يؤدي إلى اختلاف في المعنى غالبا، ويمكن الإفادة من التحول في الأصوات والبنية، سواء أكان ذلك بتغيير حركة أو حرف أو تغيير صورة الكلمة إلى صورة أخرى جديدة بدلالة جديدة؛ ولهذا كان للفروق الصوتية معان متعددة⁽¹⁹⁾.

فقامت العربية بهذه الصور المتعددة معان متعددة، فابتكروا ما يحقق لهم غاية الإبلاغ ورفع اللبس، وتصرفوا في موارد اللغة بإيجاد بعيد أم قريب له أثر مهم في اختلاف المعنى.

كقولهم: التلَّة، و التَّلَّة.

التَّلَّة: جماعة الناس، والتَّلَّة: جماعة الغنم⁽²⁰⁾.

ومما وقع الخلاف فيه قولهم: (الجهد و الجُهد)

قال الخليل: الجهد ما جهد الإنسان من مرض أو أمر شاق، والجهد شيء قليل يعيش به المقل على جهد العيش
والجهد⁽²¹⁾.

الزجاج يساوي بين السلام والسلامة، فهو بمنزلة الرضاع والرضاعة.
واعترض عليه بأن المراد من الرضاعة هو أن تقع على الرضعة الواحدة، والرضاع أكثر من ذلك، وكذلك السلام
والسلامة.

ثانياً: الفروق اللغوية عند المحدثين:

اختلف الدارسون المحدثون في وجهة نظرهم إلى مسألة الفروق، فمنهم قال بوجودها مطلقاً، ومنهم من كان وسطاً
معتدلاً، ومنهم من يقول بوجود دلالة خاصة مغايرة لكل لفظ، فرفض فكرة تساوي الألفاظ في معانيها، وفي ضوء ذلك انقسم
المحدثون كما انقسم القدماء في الفروق إلى قسمين: قسّم منكرٌ ومنهم ابن درستويه، ومؤيدٌ لها ابن الإعرابي وأبو هلال
العسكري وابن فارس⁽²²⁾.

لقد دعا قسّم من الدارسين إلى إحياء الفروق، وبعث الألفاظ ليدفع عن اللغة دعوى العموم، والإيهام الذي أضر باللغة
أجيالاً لصياع الفروق الدقيقة بين المفردات والأبنية، وعنى باحثون بكشف أسرار الفروق، وأنماطها، والتنويه بقيمتها
الوظيفية في اللغة⁽²³⁾.

وكانت هناك كتب للمحدثين في التصحيح اللغوي لبيان الفروق بين الألفاظ وبين معانيها الدقيقة.

الخلاف في معاني الألفاظ المتقاربة:

جنح الدارسون المحدثون إلى استخدام أساليب ومناهج جديدة في البحث، يدعو لها علم اللغة الحديث، ممّا أدى إلى
نتائج مختلفة، ففي حين يرى بعض الباحثين وجود الترادف في الوحدات القياسية التي تدل على المعنى نفسه يرفض
آخرون وجود الترادف بمعنى المساواة في الدلالة⁽²⁴⁾.

أظهرت الدراسة الحديثة ميلاً لدراسة الفروق المعنوية بين الكلمات المتقاربة في دلالاتها، وتحديد الترادف، وبيان
أنواعه وعدم التسليم باتفاق المعاني وتساويها إلا بشروط تقلل إمكانية اتحاد المعنى، وتمنع جعل كثير منها بمنزلة واحدة في
اللغة⁽²⁵⁾.

آراء المحدثين الغربيين:

ويرى أولمان عدم استحالة وقوع الترادف إلا أنه أمر نادر الوقوع، فالترادف هو عبارة عن تغيير صوتي يدل
على خلاف في المعنى، وان كان لا يمكن إدراك هذا الخلاف والنصوص العربية في مصادرها الأولى يمكن أن تمدنا
بالحقيقة، كما يحتمل أن ترجع هذه الفروق الصوتية لاختلاف اللهجات⁽²⁶⁾.

أمّا بلومفيلد فلا يعترف بالترادف من أول الأمر وهو يرى ((إذا اختلفت الصيغ صوتياً وجب اختلافها في
المعنى))⁽²⁷⁾.

وعلى هذا فلا ترادف عنده، ووافقه فيرث على ذلك، وهو يتماشى مع مذهبه الخاص بالمعنى اللغوي، فالمعنى
اللغوي عنده عبارة عن مجموعة الخصائص والمميزات اللغوية للكلمة أو العبارة أو الجملة، ومن الطبيعي أن تكون
المميزات الصوتية إحدى هذه المميزات أو الخصائص، فإذا اختلفت من كلمة إلى أخرى كما هو الحال مع المترادفات
وجب اختلاف الكلمتين في المعنى أيضاً، والنتيجة الحتمية لهذا هي عدم وجود الترادف⁽²⁸⁾.

أما بالمر فيرى أن الترادف هو المعنى نفسه. ولا يعتقد بوجود مترادفات حقيقية في الأمر كما لا توجد كلمتان
تؤديان المعنى نفسه تماما، ويبدو في الواقع لأي لغة أن لا توجد كلمتان لهما معنى واحد، فلو نظرنا إلى بعض المترادفات،
فهناك على الأقل خمسة اختلافات بينها (29).

آراء المحدثين العرب:

يرى أحمد فارس الشدياق أن وصف الترادف لا يعني التساوي والتماثل، أي: المعنى غير متفق بالدلالة عليه،
وإنما يقوم بعضها مقام بعض (30).

علي الجارم اتخذ موقفا معتدلا، حيث أقر بوجود الترادف في العربية، وإن كانت أمثلتها التي يمكن تصورها غير
كثيرة، ويرى أن منكري الترادف ومثبتيه مبالغون في هذه الظاهرة.

أما المنكرون فيظهر ذلك عندما نقف على أمثلة حقيقة في الألفاظ المترادفة، ولا داع لإنتكارها، وأما المثبتون لها فقد
جاؤوا بأمثلة يمكن إخراجها من هذا الباب، وبذلك وضع علي الجارم يده على نقطة الضعف أو التطرف في فهم المسألة،
فقولنا: كمح الدابة وكبحها

ف (كمح وكبح) غير مختلفتين، فهي كلمة واحدة بالأصل والمعنى، فحدث تطور صوتي بقلب الميم باء أو العكس؛ لما
بين الحرفين من تقارب (31).

وذكر الأستاذ حفي ناصف، أن الناظر إذا أمعن النظر تبين له أن لا ترادف في الحقيقة؛ لأن العرب شعوب وقبائل، وكل
شعب ألفاظ محصورة وضعها واضعهم ليتفاضوا بها أغراضهم... فالذين يسمون السبع أسدا لا يسمونه أبدا ليثا (32).

واستهوت ظاهرة الفروق كثير من الباحثين المحدثين، فابهروا في تعريف اللغة في المعاني المتنوعة، وتوزيع
المعاني على الألفاظ، توزيعا يجعل من المعاني درجات ومراتب لمنع الالتباس والتخليط، وبهذا أصبح أهل العربية أقدر من
غيرهم على البيان من غيرهم.

ومن أولئك محمود تيمور له دور بارز في تتبع جوانب من هذه الظاهرة، حيث تابع تفريق القدماء، فذكر مصادر ما
اشتمل على الفروق، ولفت النظر لما وقفوا عليه من محاسن الفصل، ولطائف الفرق بين معاني الألفاظ، ومنها:

الفرق بين الأمل والرجاء والواحد والأحد والذني والذني (33).

ومنها أن استحسنوا تبديل حروف الكلم بضعها ببعض لإيجاد معان جديدة طارئة على اللغة لم تكن موجودة، أو وجود
ألفاظ متقاربة في الأصوات تدل على معان متقاربة، كما في قولك: الوشم والوسم والرسم (34).

وتبلغ العربية حدا عجبيا وهي تعبر عن الصوت الواحد بألفاظ مختلفة يراعى معها التفاوت في علوه وهبوطه وعمقه
وسطحيته فصوت الإنسان الخفي قد يسمى همسا أو جرسا أو خشفة أو همشة أو وقشة.

وصوت الماء إذا جرى فهو خرير، وإذا كان تحت ورق أو قماش قسيب، وإذا دخل في مضيق فقيق، وإذا تردد في الجرة
أو الكوز بقبقة، وإذا استخرج شرابا من الأنية قرقرة (35).

وكذلك تصوير الأشياء وأنواعها وأحوالها، فالمشي عام، ودرج للصبي الصغير، وحبا للرضيع، وحجل الغلام يرفع رجلا
ويمشي على أخرى، وخطر الشاب باهتزاز ونشاط، ودلف الشيخ مشى رويدا بخطى متقاربة، وهدج مشى مثقلا، ورسف
للمقيد، واختال، وتبختر، وتخلج، وأهطع، وهرول، وتهادى، وتأود أنواع من المشي (36).

إحياء الفروق:

دعا جماعة من اللغويين المحدثين إلى ضرورة إحياء الفروق في اللغة؛ لتعود العربية لسابق عهدها، وعلو شأنها بعد
ما أصابها من جور، ومن دعاوى الإبهام والغموض (37).

من هذه الدعوات مثلا دعوة كمال الحاج حيث يدعو إلى التفريق بين الألفاظ، وصيغها لاختلاف معانيها،
ويضرب أمثلة لصور التفريق، منها: التفريق بين العجلة والسرعة.
العجلة تستعمل لحركات الجسم التي تتعاقب في مقام الدم.
السرعة تستعمل للحركات غير الجسمية، وتأتي غالبا في مقام المدح.
وكذلك التفريق بين قولك:
السكون والصمت.
السكون صفة الجماد والحيوان.
أما الصمت صفة للإنسان (38).
ومنها لفاضل السامرائي، حيث بحث في دلالة البنية ومعناها، وهي دعوة لم يولها القدماء ما تستحق - حسب تعبيره - أن
تولى من الأهمية، فذكر معاني الصيغ، وأكد أنَّ العدول من صيغة إلى أخرى يصحبه عدول في المعنى.
فلا يمكن أن نقول: نشيط ونشط والمعنى واحد.
وكذلك قولك: شديد وأشداء، وتقي وأتقياء
يدلان على السجايا، لكن ربما يرد (فعليل) على وزن (فعال) كما في قولك:
ضِعَافٌ وضِعَافٌ جمع ضعيف، وأشداء و شِدَاد، فما الفرق بينهما ؟
(فُعلاء) يكاد يختص بالأمر المعنوية.
و(فعالا) يختص بالأمر المادية.
فالكبراء هم السادة والأشراف، والكبار هم كبار الجسم، والأعمار (39).

المبحث الثاني: الفروق اللغوية في المستوى الصوتي

من مزايا العربية أنها لغة اشتقاق وتوليد، فتؤخذ الألفاظ فيها بعضها برقاب بعض، فأكثر كلام العرب كان له أصل
منه تشعب ثم استعمل في أشياء مقاربة له أو متجانسة له، فكما أفادت العربية من تكرار الحرف أو تغيير مكانه كذلك أفادت
من المصوتات أيضا، فقد مثلا عناصر موجه للدلالات وتحديد المعاني أو صرفها الى معان جديدة.
ويمكن أن نلاحظ هذه الفروق من خلال ما يلي:

1- التفريق باختلاف الأبنية:

البنية في اللغة تعني الهيئة التي تتركب فيها أصوات الكلمة، والصيغة التي تعطيها الشكل الخاص، وصورتها المتميزة،
وتجعل لها جرسا، ووزنا، ولذلك يقوم أهل اللغة بإجراء تغييرات متنوعة على صور الألفاظ فتصير متعددة متباينة، ويقال
للرجل الذي يسأل الناس: هو يستكف و يتكفف.

الأصل هذا ثم يفرقون بين الكلمات التي تختلف في بعض المعنى، والقياس واحد (40)، وغالبا ما يحصل تغيير
البناء في العربية بتغيير الصوائت على وفق تبادل منسق يخضع لنظام اللغة، وأسلوبها في تركيب كلماتها وللحركة أثر بارز
في هذه المسألة (41).

تقول: اللَّيْسُ يابس النبات، واللَّيْسُ المكان الذي يفارقه الماء (42).

الشَّبَعُ: القدر الذي يشبع، والشَّبَعُ الإملاء من الطعام، الحُرْنُ: ما ثبت في القلب فلم يسئل، الحَرْنُ: ما سلاه صاحب
المصيبة (43).

ولأنَّ ((فائدة اعتبار المبنى في أنظمة اللغة وفي تحليلها في ضوء هذه الأنظمة أن اللغة لا يمكن أن تكون نظاماً من المعاني التي لا مباني لها؛ لأن المباني رموز المباني و لا غنى عن الرمز في نظام كاللغة، وهو في أساسه نظام رمزي))⁽⁴⁴⁾.

والعربية من اللغات التي تتغير معانيها بتغيير أبنيتها، وكلما كثرت ألفاظ الوضع جنحت الى تكثير الصيغ المخالفة بينها ما أمكن فهي تميل الى كثرة الاشكال والتفنن في الصيغ تبعاً للمعاني المقصودة⁽⁴⁵⁾. يؤكد براجشتراستر ((والفرق في المعنى بين أحد وواحد معروف وهو مثل ما قلناه من ان العربية تميل الى التخصيص فاستعارت من وجود شكلين للكلمة، فلم تستغلها مترادفين بل فرقت بينها وخصصت كل واحد منهما بمعنى ووظيفة غير ما لصاحبه))⁽⁴⁶⁾.

فكل هذا يدل على أصالة ظاهرة الفرق في أبنية اللغة ورغبة اللغويين في الفصل بينها للحاجة والمناسبة.

2- الفروق في أبنية الأفعال:

للفعل بنية مختلفة عن بنية الاسم وهذا ما جعل الاسم مختلفاً عن الفعل، ويرى ولفنستون أنَّ ظهور الصيغ الدالة على أزمان حدوث الفعل سابق بكثير لظهور الصيغ الدالة على أوزانه⁽⁴⁷⁾. فالدلالة على الزمن أحد مدلولي الفعل المهمة، فصيغة الفعل الماضي تتميز قطعاً عن صيغة المستقبل، وهذا ما يستدعي تغييراً في قيمة المعاني تبعاً للاستبدال والمقارنة لصيغة بصيغة أخرى

((فالمباني التصريفية هي المباني التي يتم على أساسها التصريف كالإسناد للمتكلم وفرعيه والمفرد وفرعيه، وهذه المباني هي المسؤولة عن التفريع الذي يتم داخل المباني التقسيمية كتصريفات الفعل و اسناداته لهذا كانت مباني التصريف هي المسرح الأكبر للقيم الخلافية بين الصيغ التي تعتبر فروعاً، فقولنا ضرب، يضرب، اضرب فإن النظام التصريفي يبين لنا أن الإسناد للتكلم والخطاب والغيبة يولد القيم الخلافية وذلك عن طريق المقارنة بين ضرب، يضرب، اضرب))⁽⁴⁸⁾.

3- الفروق في أبنية المصادر:

مصادر الفعل كثيرة وواسعة ومتعددة بقدر المعاني التي يراد التعبير عنها، ويمكن أن تكون شاهداً على دقة العربية في تحديد المعاني وتمييزها عن غيرها⁽⁴⁹⁾.

مثل قولنا: المَقْر غير الفرار.

فالمصدر الميمي يؤدي دلالة خاصة لا تتطابق تماماً مع معنى غيره من المصادر فقولك: المساق غير السوق، والمرجع لا يطابق الرجوع، والمغمم يختلف عن الغنم⁽⁵⁰⁾، فالاختلاف والفروق بين صيغ المصادر لا يكون اعتباراً، و أنما يكون لمعان وقيم أخرى لا يمكن أن نعرفها الا باستبدالها ومقارنتها مع غيرها. فمثلاً: جُلْسة وجُلْسة.

تكون الحركة الواحدة هي التي تقوم بعملية التفريق بين مصدرين هما مصدر المرة ومصدر الهيئة، وهذه قيمة كبيرة جداً. وهذان المصدران لا نظير لهما في كل اللغات السامية⁽⁵¹⁾.

ومن أنماط الفروق الفرق بحرف بين معنيين، ومنها الزيادة في أحرف الفعل للمبالغة، ومنها الفرق بين حرفين بسكون أو حركة، ومنها تناسب الألفاظ والمعاني⁽⁵²⁾.

ومنها ما يدل على الحركة الخفية، فقلماً نجد نظير ذلك في اللغات، فوضع للدلالة على هذه الأصوات، نحو: الهمس صوت حركة الإنسان، والهمسة عام في كل شيء له صوت خفي كهساس الإبل في سيرها، والهميس صوت نقل أخفاف الإبل في سيرها⁽⁵³⁾.

4- الفروق بصيغ المبالغة:

وتشتمل العربية على أوزان يقصد منها تكثير المعنى فتدل على الوصف بإيقاع الحدث ولكنها تفيد المبالغة في الوصف والكثرة (54).

يقولون: الضَحَّاك والضَحَّكَ والضُّحُكَة .

الأول مدح، الثاني ذم، والثالث ذم، واللفظ فيهما واحد، والضحاك: هو الباسم المتهلل، والضُّحُكَة: الرجل الكثير الضحك، الضُّحُكَة: يضحك منه (55).

وفي صيغة (فعليل) يستعمل لدوام الفعل من شخص ما، فمثلا تقول: سَكَّير كثير الشرب، خَمَّير كثير الشرب للخمر، فلا يقال لمن فعل الشيء لمرة واحدة أو مرتين بهذه الصيغة إلا إذا كثر منه الفعل أو يكون له عادة في فعل شيء ما (56).
من هذه الأمثلة يمكن أن نتلمس القيم من خلال عقد المقارنة، فالتعبير بالسَكَّير أعم من خَمَّير، فالسُّكَّر يمكن أن يتحقق بكل ما يمكن أن يحقق الإسكار، بخلاف الخَمَّير الذي يعاقر الخمرة حصرا.

4- الفروق بأبنية جمع التكسير:

فرق اللغويون بين صيغ الجمع بنظام دقيق وقواعد مفصلة وخاصة جمع التكسير الذي يحصل فيه التحول الداخلي الذي يسهل تغيير الحروف والأصوات إلى الشكل المطلوب.

فمثلا (نَجْم) تجمع على: أنْجُم و نِجُوم ونُجُوم وأنجام، كلها بمعنى واحد (57).

فهذا وإن كان سببا من أسباب التعدد لكن تلك الكثرة تستدعي التأمل والنظر، فلفظ (العين) بمعنى الباصرة فقد جمعت على صيغة (أَعْيُن)، و(عين الماء) جمعت على صيغة (عيون) (58).

من ذلك نخلص الى القول بأن العربية تفرق بين الالفاظ المشتركة بتغيير جمعها، التنوع الدلالي هو سبب التنوع في طرق الجمع وصيغته، فلسفة اللغة العربية وتطورها.

6- الفروق بإبدال حرف:

الإبدال هو إقامة أصوات بعض الكلمة مقام بعض، وهو كثير في اللغة، ويشترط اللغويون التقارب في المخرج أو الصفات في تبادل الحروف المختلفة، وتوسعوا في ذلك ليشمل إبدال حرف من آخر مطلقا، وإن لم يوافق (59).

فمثلا تقول: النَّهْش والنَّهْس

النَّهْش بالفم وهو من بعيد كالحية، و النَّهْس بالفم بالقبض على اللحم و ننتفه (60).

وكذلك تقول: الجَثْوُ والجَذْوُ

الجاثي على ركبته، والجاذي على قدميه (61).

وقولهم: جَمَدٌ و جَمَسٌ

جمد في الماء، و جمس للسمن، وغيره (62).

وكذلك تقول: قَضَمٌ و خَضَمٌ

قَضَمٌ لأكل اليابس، و خَضَمٌ لأكل الرطب (63).

وقد يجعل الإبدال من المادة مادتين فنجد في المعجم العربي مادة ((أزر)) وأخرى تبدأ بالواو ((وزر))

هما مادتان وكل واحدة منهما خصت بشيء من الدلالة يختلف عن الأولى، وإن بقي فيهما شيء يجمع شتاتهما، وكذلك قولك: ((بدأ و بده)).

فهما مادتان لشيء واحد، لكن في ((بده)) مفاجأة، ومثل هذه الأمثلة تُعدُّ من فوائد الإبدال الذي يحصل في العربية لإحداث خصوصية في الدلالة؛ لذلك تتعاقب الحروف على طريقة الإبدال في العربية فيؤدي إلى تنوع المعاني واتساع دائرتها (64).

المبحث الثالث: الفروق اللغوية في المستوى الدلالي

ويمكن أن نلاحظ للفروق المعنوية على أنواع منها ما يلي:

1- الفروق اللغوية بين التخصيص والتحديد:

عادة ما تسبق المعاني الألفاظ في الدلالة على المعنى، والألفاظ تابعة لها، فالأسماء أداة للوصول للمعاني وأوعيتها الحاضرة لها، فالوظيفة الأولى للغة هي القيام بتسمية الأشياء، وذلك بخلق مفردات وأسماء لها بعد أن كانت الأشياء بدون مسميات (65).

وعلى ضوء ذلك فالتمييز، والتفريق بين المسميات لا يكون إلا من خلال الأسماء، ويقوم التفريق على التخالف، وقد يكفي أحيانا بوضع اسم للجنس من غير تعيين أفراد كالأسد، يقول سيبويه: ((وإنما منع الاسم و ما أشبهه أن يكون له اسم معناه معنى زيد، أن الأسد وما أشبهها ليست بأشياء ثابتة مقيمة مع الناس، فيحتاجوا إلى أسماء يعرفون بها بعضا من بعض، ولا تحفظ حلالها كحفظ ما يثبت مع الناس)) (66).

ولأن بعض الألفاظ مهما كانت دقيقة ولا تستطيع أن تنقل بعض المعاني الخاصة؛ لأنها بعيدة، أو لعدم توافق المجتمع على بيانها بدرجة واحدة، من هذا المنطلق يمكن أن نعد من أبرز خصائص اللغة القدرة على التخصيص أو التخصيص للمعاني مهما كانت دقيقة، بتنوع الإشارات والعلامات المستعملة للإشارة عليها تختلف من لغة إلى أخرى (67). ولهذا نجد أهل اللغة لم يتركوا شيئا بدون تسمية معينة، أو علامة مميزة من نبات أو ماء أو أي شيء.

فمثلا تقول: النَّقِيرُ، الْفَتِيلُ

النقير: هي النقرة في ظهر النواة، والفتيل هو الذي يكون في بطن النواة طولا (68).

وكذلك هم يسمون الفجوات بين الأصابع لكل منها اسما خاصا، فالشبر ما بين طرف الخنصر إلى الإبهام، و الفتر ما بين طرف الإبهام الى طرف السبابة، والرتب بين السبابة والوسطى، والعتب ما بين الوسطى والبنصر، والوصيم ما بين الخنصر، والبنصر (69).

كذلك تقول: الكَلَأُ، والخَلَى، والحشيش

(الكَلَأُ) اسم النبات كله رطبا أو يابساً، و(خلى) للرطب منه، و(الحشيش) لليابس (70).

من ذلك يمكن أن نستدل على أن كثرة الألفاظ والاشتقاقات لزيادة النمو اللغوي والتعدد والتوليد للألفاظ بعضها من بعض أو مقارنته به لتكون زحما دلاليا حيويا ليكون وسما تعريفيًا وعلامة تمييزية للغة، حيث لا يمكن أن نستخدم لفظا مكان لفظ وفي نفس السياق الذي ورد فيه، فالنقير عندما نقارنه بالفتيل فله قيمة، وهذه القيمة جاءت من المقابلة، وكذلك الحال مع الكَلَأُ والحشيش.

2- الفروق اللغوية بين الألفاظ المتشابهة:

هناك الكثير من المفردات العربية التي تتقارب دلالتها تقاربا شديدا أو تتداخل المعاني الى حد فتصبح المقاربة دقيقة جدا، لكن هذه المفردات في أصل وضعها لم تكن متساوية، حيث وضع كل منها لحاجة معنوية خاصة بها، فتعدد الأوضاع، وكثرة المباني هي سمة لا تصل إليها اللغة إلا حين تصل اللغة مرحلة متقدمة من الثراء اللغوي، من ذلك مثلا (الحجة والحوال والعام والسنة)، والمراد من الحجة هي حج البيت الحرام، وتطلق على السنة، فالحجة تعني الحج مرة

واحدة، وتحقق خلال سنة واحدة في وقت معلوم منها، والحوال قد اعتبر فيه دوران الزمن، وبلوغ نقطة البدء في الحساب،
والسنة فقد اعتبر فيها الابتداء من أي يوم كان فهي سنة، والعام لا يكون إلا بلحاظ اجتماع الشتاء والصيف (71).
ومن الأمثلة على التقارب الدلالي الشديد ((الظل والفيء)) و((القلب والفؤاد)) و((الجيد والعنق)) و((الرجع
والرد))، و((الفقير والمسكين))، فالفقير لا يملك مؤنة سنته، والمسكين أسوأ حالا من الأول (72).
عموما فاللغة نظام مؤلف من ألفاظ لها معاني، قد تتقارب هذه المعاني الى حد تتشابه لدى السامع لها وربما يتوسع
في استعمالها فيستخدم بعضها مكان بعض، حيث يتم استبدالها في الكلام اليومي من دون ان يريد المعنى الزائد في بعضها.
إن هذه الألفاظ والمفردات قد يكون بينها تداخلا وتقاربا، وان كان شديدا حتى يصل إلى درجة لا يمكن الفصل أو
التفريق بينها، ولكن لا تتطابق هذه المفردات تمام المطابقة في الدلالة على معانيها ولا يمكن ان تستبدل في كل السياقات
التي يمكن ان ترد فيها.

3- الفروق اللغوية بين الألفاظ المتقاربة:

توجد في العربية ألفاظ قد تقاربت معانيها وتنادى دلالتها؛ وذلك حينما تتداخل حقائقتها حتى تصير في معنى واحد
وتفقد الكثير من الفروق، وتتميز هذه الألفاظ بقدرتها على التعبير عن معنى خاص بها دون غيرها.
فمثلا تقول: ((الحمد و الشكر))

هما متقاربان والحمد أعمهما؛ لأنك تحمد الإنسان على صفاته الذاتية، ولعطائه ولا تشكره على صفاته (73).
وكذلك (الفرح) له درجات متعددة يبدأ بالشوق، ثم يتحول للانشراح والسرور والبهجة فهي حالات من الفرح يتعاقب فيها
وجداننا بسرعة، وكذلك (الحزن) فنقول: اغتم وكمد.

الدراسات اللغوية الحديثة تهتم بما في اللغة من مجالات دلالية توضع تحت لفظ عام يجمعها، فيكون معنى الكلمة نتيجة
لعلاقة الكلمة بالكلمات الأخرى داخل المجال المعجمي، فيكشف ترتيب الكلمات التي تقع في ميدان معين عما بينها من
علاقات وخلافات، فتتعدد دلالات الكلمة ببحثها مع أقرب الكلمات إليها في إطار مجموعة دلالية واحدة (74).
يقول دي سوسور: ((و في نطاق اللغة الواحدة تحدد جميع الكلمات المعبرة عن أفكار متقاربة بعضها بعضا من حيث
القيمة مترادفات من قبيل (redonter أي: هاب raindre أي: خشي avoirpeur أي: خاف) ليس لها قيمة خاصة بها
إلا بتقابلها، ولو انعدمت كلمة redonter من الفرنسية لانتقل محتواها إلى منافستها)) (75).
كذلك تقول: جاع، وخمص.

فالخمصان هو الجائع الضمر البطن، وهي حالة تأتي بعد الإحساس بالجوع، والجائع هي حالة خاصة بحالة
الإحساس بالجوع فقط (76).

فقيمة الحمد تأتي من مقارنتها بالشكر، ولولا الشكر لما كانت له قيمة يقدر بها كتقديره المقارن باللفظ الاخر، وهذا
هو المراد من القيمة بحسب رأي علم اللغة الحديث.

4- مقياس الضد:

ويقصد بمقياس الضد هو المقابلة بين اللفظ وضده أو نقيضه ويقصد بها ظاهرة الأضداد في اللغة، فتلك من
المشترك المعنوي الذي يكون من فيه اللفظ بمعنيين متضادين كالجون يطلق على الأبيض والأسود.
و المراد بالمقابلة هي أن تقابل بين لفظين فالمقصود بال ضد لفظي، وليس معنويا، وهو من الأسس الدقيقة في اكتشاف الفرق
اللغوي، فتقابل مثلا بين:

القيام والقعود

أو الحمد والشكر.

أو بين الشكر والكفر (77).

وقد يسمى الضد بالنقيض فهما سواء، فالفرق الذي يعرف من جهة اعتبار النقيض، كالفرق الذي يعرف بالضد،
كما الفرق في قولك بين: الحفظ والرعاية ؛ لأنّ نقيض الحفظ الإضاعة، و نقيض الرعاية الإهمال (78).

ومن يعول على هذا المقياس يجده مطردا في كشف الفروق، كالفرق في قولك بين: الإقرار والاعتراف ف ضد
الإقرار الإنكار، وضد الاعتراف الجحود، فكان الإقرار في إثبات الشيء وتصديقه، في حين كان الاعتراف في الجنايات،
فاختص بالذنب (79).

5- التفريق بالخاص بعد العام:

النقطة فيها محاور من أبرزها:

أ- العموم بعد الخصوص:

نجد في العربية ألفاظا عامة أو كلية، وأخرى تدل على معان جزئية أو خاصة ترجع الى المعنى العام مثلا:
الصراخ عام والواعية خاص بالميت، الحديث عام والسمر خاص بالليل، والسير عام والإدلاج والسري خاص بالليل،
والنوم عام والقيلولة خاص بالنهار (80).

ب- لفظ خاص عن معنى خاص:

في العربية ألفاظ قد استعملت بلفظ خاص في معنى خاص مثل الصباحة في الوجه، والوضاءة في البشرة،
والجمال بالأنف، والملاحة بالفم، وكذلك ندد به وسمّع به، وهو ما لا يستعمل إلا بالشر، وكذلك يقولون: حسر عن رأسه، و
سفر عن وجهه، و افترع عن نابه، وكشر عن أسنانه، وأبدي عن ذراعيه (81).

و يقال: صفوة الشراب، وخالصة السمن، ولباب البر، ولعل بهذه التعبيرات من الدقة ما لا نجده بغيرها، ففي هذه
الألفاظ تعلق التقاء ببعض المعاني والأحوال توحى الى السامع الصورة الخاصة التي تقترن معها (82).

ج- افتراق بالتقييد:

في قولنا: المائدة يكون عليها الطعام، وإلا كانت خوان، والكأس لا تكون كأسا حتى يكون فيها شراب، وإلا فهو
قدح، أو كوب. التبر تطلق على الذهب الغير مصوغ (83).

لا يقال: الضعينة حتى تكون المرأة في الهودج، ولا يقال: العُش إلا إذا بني من عيدان، وإلا فهو وكر (84).
وعلى هذا النمط يبني من خلال الفرق الذي يرجع الى أصل الظاهرة، فاللغة في مثل هذا لا تسوغ أن تتغير
صفة الشيء أو حاله ومع ذلك يضل يحمل الاسم الصفة نفسها ؛ لذلك غيرت اللفظة لتعبر عن الحالة الجديدة، فلا يقال
للمرأة ضعينة حتى تكون في الهودج، و لا يُقال للهودج ضعينة حتى تكون فيه المرأة، كما يقال: جنازة للميت إذا كان على
النعش، ولا يقال: للميت وحده جنازة و لا للنعش وحده جنازة (85).

وكذلك المأزق والمضيق، فإن المأزق هو المضيق لكن لا يقال للمأزق إلا في الحرب و مواضعها، والأبق
والهارب، فالأبق هو الهارب لكن مع معنى زائد بالهارب وهو الكد والخوف، وإلا كان هاربا لا أبقا.

فهذه الألفاظ متماثلة في الأصل وفيها نوع تفاوت وقد يظن أن الحكم على أحدها حكم على الآخر (86).

الخاتمة

وبعد الخوض في هذه الظاهرة ظاهرة الفروق اللغوية، وما استعرض فيها من مواطن يمكن للمطلع أن يلتبس فيها الفروق و مظانها فقد وصل البحث إلى النتائج الآتية:

- 1- تبين لنا ظاهرة الفروق اللغوية تبين لنا دقة العربية وتمييزها بين المفردات، إذ من غير الممكن استعمال لفظ ذي معنيين دون وجود فارق دقيق بين المعنيين.
- 2- تكاد تجمع الدراسات الحديثة عربية أو غربية على استحالة وقوع الترادف التام في اللغة، وإن أمكن وقوع الترادف الجزئي، فهم يقولون بوقوعه في استعمالهم اللغوي.
- 3- تبين أن الأكثر في نظام اللغة هو التفريق في جميع الاتجاهات الصوتية والصرفية، أما الترادف فلم يكن مسألة عارضة ظهرت نتيجة الاستعمال والتوسع في اللغة أو لغياب الفروق واختلاط المعاني في الأذهان.
- 4- كان لظاهرة الفروق حضور عند القدماء، ومنذ البواكير الأولى فقد انتبهوا لها بكثير من التأليف والتصنيف، والتراث اللغوي يشفع لنا في هذه الظاهرة،
- 5- الفروق اللغوية تختلف عن القيمة، فالفرق هي الاختلاف بين معاني المتقاربة، والقيمة هي الوحدة اللغوية المحددة بالمواقع النسبية ضمن النظام اللغوي.

الهوامش

- 1- مقاييس اللغة، ابن فارس: 493/4 ج4. مادة (فرق)
- 2- ينظر: القاموس المحيط الفيروزآبادي: 916. مادة (فرق)
- 3- ينظر: دقائق الفروق اللغوية، محمد ياس الدوري: 14.
- 4- ينظر: الترادف في اللغة حاكم الزبيدي: 222.
- 5- ينظر: مقاييس اللغة: ج4/5، لسان العرب: 378/4. مادة (قوم)
- 6- معجم المصطلحات اللسانية، د. مبارك: 298.
- 7- ينظر: علم اللغة العام دي سوسير: 133.
- 8- ينظر: علم اللغة العام دي سوسير: 134.
- 9- ينظر: المصدر السابق: 137.
- 10- ينظر: علم اللغة العام دي سوسير: 138.
- 11- ينظر: الفروق اللغوية، علي المشري: 365-366.
- 12- ينظر: دور الكلمة في اللغة: 101.
- 13- ينظر: العربية الفصحى: 66.
- 14- ينظر: الفروق اللغوية، علي المشري: 365-366.
- 15- ينظر: الخصائص: 312/1.
- 16- ينظر: الأضداد، ابن الأعرابي: 7.
- 17- ينظر: الصاحب في فقه اللغة، ابن فارس: 96.
- 18- ينظر: الترادف في اللغة، حاكم الزبيدي: 196.
- 19- ينظر: الاشتقاق، ابن السراج: 33.
- 20- ينظر: أساس البلاغة للزمخشري: 98/1.
- 21- ينظر: العين، للخليل الفراهيدي: 386/3.
- 22- ينظر: الفروق اللغوية وأثرها في تفسير: 83.
- 23- ينظر: الفروق اللغوية، علي المشري: 86، الفروق اللغوية عند الراغب الأصفهاني في كتابه المفردات وأثرها في دلالات الألفاظ: 24.
- 24- ينظر: فقه اللغة، د. رمضان عبد التواب: 316.
- 25- ينظر: الفروق اللغوية، علي المشري: 455.
- 26- ينظر: الفروق اللغوية، علي المشري: 108.
- 27- ينظر: الفروق اللغوية، علي المشري: 109.
- 28- ينظر: الفروق اللغوية، علي المشري: 109.
- 29- ينظر: علم الدلالة بالمر: 103-106.
- 30- ينظر: الساق على الساق: 80.
- 31- ينظر: مجلة مجمع اللغة العربية: 314/1-320.

- 32- ينظر: مميزات لغات العرب، حفني ناصف: 26-27.
33- ينظر: أسرار العربية احمد تيمور: 102-103.
34- ينظر: مولد اللغة: 25-28.
35- ينظر: المصدر نفسه: 298.
36- ينظر: فقه اللغة وخصائص العربية محمد الصالح: 311-312.
37- ينظر: فقه العربية خصائص العربية: 318.
38- ينظر: في فلسفة اللغة: .
39- ينظر: معاني الأبنية السامرائي: 146.
40- ينظر: المقاييس: 129/5, المحكم: 194/4.
41- ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 193.
42- ينظر: المقاييس: 154/6.
43- ينظر: المحيط في اللغة: 228/3.
44- اللغة العربية مبناها ومعناها: 38.
45- ينظر: التطور النحوي للغة العربية: 103.
46- المصدر السابق: 121.
47- ينظر: تاريخ اللغات السامية: 16.
48- ينظر: اللغة العربية مبناها ومعناها: 85.
49- ينظر: بحوث في اللغة والأدب: 64.
50- ينظر: معاني الأبنية في العربية: 31.
51- ينظر: التطور النحوي: 67.
52- ينظر: دقائق العربية: 14-17.
53- ينظر: دراسات في فقه اللغة: 297-298.
54- ينظر: المنهج الصوتي للغة العربية: 115.
55- ينظر: المخصص: مج 1س 144/2.
56- ينظر: أدب الكاتب: 255.
57- ينظر: تاريخ اللغات السامية: 166.
58- ينظر: دراسات في اللغة السامرائي: 91.
59- ينظر: رواية اللغة: 341.
60- ينظر: العباب: السنين: 472.
61- ينظر: لسان العرب: 19 / 137.
62- ينظر: جمهرة اللغة: 2 / 68.
63- ينظر: الخصائص: 2 / 57-58.
64- ينظر: التطور اللغوي التاريخي: 119.
65- ينظر: اللغة فندريس: 40.
66- ينظر: كتاب سيبويه: 94/2.
67- ينظر: علم الدلالة بالمر: 72.
68- ينظر: كتاب النخلة لأبي حاتم: 46.
69- ينظر: فقه اللغة للثعالبي: 94.
70- ينظر: شرح أدب الكاتب للجواليقي: 50.
71- ينظر: تفسير القرآن العظيم: 92/1.
72- ينظر: منهاج الصالحين، السيد الخوئي: 1/309.
73- ينظر: أدب الكاتب: 31.
74- ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر: 108.
75- ينظر: دروس في الألسنية العامة: 177.
76- ينظر: لسان العرب: 7 / 29-30.
77- ينظر: دقائق الفروق اللغوية محمد الدوري: 69.
78- ينظر: الفروق اللغوية للعسكري: 15.
79- ينظر: دقائق الفروق اللغوية محمد الدوري: 223.
80- ينظر: فقه اللغة، للثعالبي: 311.
81- ينظر: المدهش، لابن الجوزي: 34.
82- ينظر: فقه اللغة وخصائص العربية، محمد المبارك: 316-317.
83- ينظر: فقه اللغة، للثعالبي: 311.
84- ينظر: المدهش: 38-39.
85- ينظر: شرح القصائد السبع المشهورات: 307-308.
86- ينظر: معيار العلم للغزالي: 213-214.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
1. - أدب الكاتب، ابن قتيبة الدينوري (ت276هـ)، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط4، 1963م.
 2. - أسرار العربية، أحمد تيمور، مطابع دار الكتاب العربي بمصر، القاهرة، ط1، 1954م.
 3. - الاشتقاق، ابن السراج (ت316هـ)، تح: محمد صالح التكريتي، المعارف، بغداد، ط1، 1973م.
 4. - الأضداد، محمد بن القاسم الأنباري (ت327هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دائرة المطبوعات والنشر في الكويت، 1960م.
 5. - بحوث في اللغة والأدب، عباس محمود العقاد، مكتبة غريب للطباعة والنشر، المطبعة الفنية، القاهرة، 1970م.
 6. - تاريخ اللغات السامية، أ. ولفنسون، دار القلم، بيروت، ط4، 1980م.
 7. - الترادف، علي الجارم، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، ج1، 1934م.
 8. - الترادف في اللغة، حاكم مالك الزيايدي، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1980م.
 9. - التطور اللغوي التاريخي، د. إبراهيم السامرائي، دار الاندلس، بيروت، لبنان، ط2، 1981م.
 10. - التطور النحوي للغة العربية، المستشرق الألماني بروجسشتراستر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1982م.
 11. - تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء اسماعيل القرشي دمشقي (ت774هـ)، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، 1988م.
 12. - جمهرة اللغة، ابن دريد، حيدر آباد، الدكن، ط2، 1345 هـ.
 13. - الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني ت392هـ، تح: محمد علي النجار، دار المهدي للطباعة، بيروت، ط2، 1952م.
 14. - دراسات في فقه اللغة، د. صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، ط7، 1978م.
 15. - دراسات في اللغة، د. إبراهيم السامرائي، مطبعة العاني، بغداد، 1961م.
 16. - الدراسات اللفظية والصوتية عند ابن جني، د. حسام النعيمي، دار الرشيد، بغداد، مطبعة دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1980م.
 17. - دروس في الالسنية العامة، فرديناند دي سوسير، تعريب: صالح الفرماي وغيره، الدار العربية للكتاب، طرابلس، تونس، 1985م.
 18. - دقائق العربية، أمين آل ناصر الدين، مكتبة لبنان، بيروت، ط2، 1968م.
 19. - دقائق الفروق اللغوية في البيان القرآني، محمد ياس خضر الدوري، جامعة بغداد، 2005 م.
 20. - دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ترجمة: كمال بشر، مكتبة الشباب القاهرة، ط1، 1986م.
 21. - رواية اللغة، د. عبد الحميد الشلقاني، دار المعارف، بمصر، 1978م.
 22. - الساق على الساق، أحمد فارس الشدياق، دار مكتبة الحياة، مطابع بيلوس الحديثة، بيروت، لبنان، د- ت.
 23. - شرح أدب الكاتب، الجواليقي، مكتبة القدسي، القاهرة، 1350هـ.
 24. - شرح القوائد التسع المشهورات، النحاس، تح: أحمد خطاب، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، 1973م.
 25. - الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس، تح: مصطفى الشويبي، مطبعة بدران، بيروت، 1964م.
 26. - العباب الزاخر واللباب الفاخر، الصاغاني، تح: الشيخ محمد حسين آل ياسين، ط1، 1978م.
 27. - العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، هنري فليش، ترجمة: د. عبد الصبور شاهين، دار المشرق العربي، ط2، 1986م.
 28. - علم الدلالة، أحمد مختار عمر، مؤسسة الخليج للطباعة والنشر، 1982م.
 29. - علم الدلالة، ف بالمر، ترجمة: مجيد عبد الحليم الماشطة، مطبعة العمال المركزية، بغداد، 1985م.
 30. - علم اللغة العام فرديناند ي سوسور، ترجمة: يوثيل عزيز، مراجعة: د مالك المطليبي، بيت الموصل، ط2، 1988م.
 31. - علم اللغة والدراسات الأدبية، برنارد شيلنر، ترجمة: د. محمود جاد الرب، ط1، الدار الفنية للنشر و التوزيع، القاهرة، 1987.
 32. - الفروق اللغوية عند الراغب الأصفهاني في كتابه المفردات وأثرها في دلالات الألفاظ، محمد محمود الزواهره، رسالة الماجستير، كلية الدراسات العليا- الجامعة الأردنية، 2007م.
 33. - الفروق اللغوية في العربية، علي كاظم المشري، دار الصادق للنشر، عمان، ط1، 2011.
 34. - فصول في فقه اللغة، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، مصر، ط6، 1420هـ- 1999م.
 35. - فقه اللغة وخصائص العربية، محمد المبارك، دار الفكر للطباعة والنشر، ط7، 1981م.

36. - فقه اللغة وسر العربية, أبو منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي, تح: مصطفى السقا, إبراهيم الأنباري, عبد الحفيظ شلبي, مطبعة مصطفى الحلبي, ط1, 1938م.
37. - فلسفة اللغة العربية وتطورها, جبر ضومط, مطبعة المقتطف والمقطم, مصر, 1925.
38. - في فلسفة اللغة, كمال يوسف الحاج, دار نشر الجامعيين, مطبعة سيما, بيروت, 1956.
39. - القاموس المحيط للفيروز آبادي, مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر, ط2, 1953م.
40. - قل ولا تقل, د. مصطفى جواد, مطبعة دار المدى للثقافة والنشر, دمشق, سوريا, 2001.
41. - اللغة, فندريس تعريب: عبد الحميد الدوخلي ومحمد القصاص, مكتبة الانجلو مصرية, القاهرة, 1950 م.
42. - اللغة العربية معناها ومبناها, تمام حسان, دار الثقافة الدار البيضاء, المغرب, 1994.
43. - المدهش, ابن الجوزي, دار مروان للطباعة والنشر, بيروت, 1974م.
44. - المحيط في اللغة, صاحب بن عباد, تح: الشيخ محمد حسن آل ياسين, دار الحرية للطباعة, بغداد, 1978.
45. - المخصص, أبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي, دار الكتب العلمية, بيروت لبنان.
46. - معاني الأبنية في العربية, د. فاضل صالح السامرائي, دار عمار, عمان- الأردن, ط2, 2007.
47. - معجم لسان العرب, لابن منظور, تح: عبد الله علي, محمد أحمد, هاشم الشاذلي- منشورات دار المعارف, القاهرة.
48. - معجم المصطلحات اللسانية, د مبارك مبارك, دار الفكر العربي, بيروت- لبنان, ط1, 1995.
49. - معيار العلم, أبو حامد الغزالي, تح: د. سليمان دنيا, دار المعارف بمصر, 1989.
50. - مقاييس اللغة أحمد بن فارس, تح: عبد السلام هارون, دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع, بيروت, 1979.
51. - مميزات لغات العرب, حفي ناصف, مطبعة جامعة القاهرة, ط1957, 2.
52. - المنهج الصوتي للبنية العربية, د. عبد الصبور شاهين, مؤسسة الرسالة, بيروت, 1980م.
53. - مولد اللغة, أحمد رضا العاملي, دار مكتبة الحياة, بيروت, 1965.